قضية تعليم المرأة في مجلس الشعب المصري

(١٩٧١م-٢٠١١م)

إعداد

الباحثة/ آية فتحي أنور زهري

باحثة ماجستير في الآداب تخصص/ تاريخ حديث ومعاصر

كلية الآداب- جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ٦/ ٩/ ٢٠٢٢م

تاريخ القبول : ١٥/ ٩/ ٢٠٢٢م

ملخص:

لا شك أن قضية تعليم المرأة أصبحت من أهم القضايا القومية الخطيرة التي تؤرق المجتمع نظرًا لما ينعكس عليها من آثار سلبية تضر بالمجتمع ككل، ولكن لا نستطيع أن ننكر أن تعليم الأبناء كان أسهل من تعليم البنات وتعليم البنات فيه شئ من الصعوبة ولكن المرأة هي نصف المجتمع ولها نفس الحقوق كما عليها نفس الواجبات وتعليم المرأة يرفع من قيمتها الاجتماعية بل يرفع المجتمع ككل ويساهم في تقدم الدولة لأن المرأة إذا حصلت على القدر الكافي من التعليم تساهم بشكل فعال في حل قضايا مجتمعها.

وتحتاج قضية تعليم المرأة إلى تضافر الجهود المبذولة من أجل حلها وتعاون كلًا من الحكومة بمؤسساتها العامة من جامعات ومدارس ووسائل الإعلام المختلفة ودور العبادة؛ وذلك لأن أي تقصير من هذه الجهات سوف يعيق الوصول إلى معدلات النجاح المأمول فيها.

وبعد أن بذلت الحكومة الكثير من الجهود وعقدت كثير من الاتفاقيات حصلت المرأة على كثير من حقوقها التعليمية ولكن كان يلاحظ أن هناك قصور ملحوظ لتعليم الإناث في التعليم الفني وصعوبة في التعليم الأزهري نظرًا لقلة المعاهد الأزهرية للفتيات ولكن قامت الدولة جاهدة على حل هذه المشكلات حتى تلاشت في الوقت الحالي.

وكما قامت الدولة بالكثير من الجهود وعقد الاتفاقيات من أجل نشر التعليم قامت بالكثير من الجهود أيضًا في مجال محو الأمية بين الكبار والصغار الرجال والنساء خاصة النساء، ويقصد بمحو الأمية تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من الذكور والإناث في التعليم الأساسي ويقصد بتعليم الكبار إعطائهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة.

Abstract:

There is no doubt the issue of women's education has become one of the most important and serious national issues that afflict society. In view of the negative effects that are reflected in it that harm society as a whole, but it cannot be denied the education of sons were easier than educating girls, and educating girls have some difficult, but women are half the society has the same rights as the same duties, and the education of women raises its social values, but rather its raises the social as whole and contributes to the progress of the state because if a women gets a sufficient amount of education. She actively contributes to solving community issues.

The issues of women's education requires concerted efforts to solve it and the cooperation of both the government and its public institutions, including universities, schools, various media, and places of worship because any failure of these sides will hinder access to the hoped for success rates.

After the government made a lot of efforts and promised many agreement, woman got Many of her educational rights, but it was noted that is a noticeable shortcoming in female education in education technical and difficulty in Al-Azhar education due to the lack of Al- Azhar institutes for girls, but the state worked hard to solve these problem, they have disappeared for the time being And just as the state has a lot of effort and held necessities in order to spread education it has done a lot there is also an effort to reduce illiteracy among older and younglings man and women especially women. The illiteracy meant to educate illiterate citizens to reach the level of the end of the in dandy cycle of education males and females in basic education are concerned with providing them with an appropriate period of education to raise their cultural social and professional level to face the changes and advanced needs of society and make it available the pinch is for their mother to continue education in its different stages.

مقدمة:

حقق تعليم المرأة واستقلالها الاقتصادي طموحها الشخصي كما أعطاها الثقة بالنفس ومكانة اجتماعية كبيرة وسط المجتمع الذي تعيش فيه، والتعليم جعل المرأة أكثر دراية وخبرة على حل المشكلات لها ولأسرتها كما يرتبط تعليم المرأة بمدى اشتراكها في الأمور السياسية ومعرفة ما لها من حقوق وواجبات.

وتستند ثقافة المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة إلى العادات والتقاليد الموجوده داخل المجتمع وكلما حصلت المرأة على قدر كبير من التعليم انعكس ذلك على المجتمع لأن المرأة هي مربية الأجيال، بالإضافة إلى اكتساب المرأة التعليم يجعلها تنخرط في سوق العمل ويستفاد منها المجتمع في عملية التنمية الاقتصادية.

لذلك بذلت الدولة كثير من الجهود في سبيل نشر التعليم والقضاء على الأمية وذلك من خلال عقد كثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تشجع على تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية والوجه القبلي؛ لأنهم أكثر مناطق ترتفع بها نسبة الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور وهو ما يعود إلى عاداتهم وتقاليدهم الخاطئة التي تعتبر خروج البنت للتعليم أمر خاطيء، ولم تكتفي الدولة بالاهتمام بتعليم الصغار فقط ولكن اتجهت لفتح فصول محو الأمية لتعليم الأميين من الكبار والصغار.

عناصر البحث

أولًا- حق المرأة في التعليم.

ثانيًا- الاتفاقيات الدولية لرعاية العملية التعليمية للفتيات.

ثالثًا- الفتيات والتعليم الفني.

رابعًا- الفتيات والتعليم الجامعي.

خامسًا- الفتيات والتعليم الأزهري.

سادسًا- جهود الدولة في القضاء على محو الأمية.

أولًا- حق المرأة في التعليم:

تعليم المرأة حق سياسي كفله الإسلام لها بل ألزمها به، فقد ورد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه ويعلمه الكتابة ويزوجة إذا بلغ " وكلمة الولد هنا تعني المولود من ذكر أو أنثى دون أدنى تفرقة بينهم في التكاليف والحقوق والواجبات والآداب ومنحهم الحق في التعليم.(١)

ويعتبر التعليم عملية اجتماعية تتطور وتتغير وتتأثر بالقيم التي تسود المجتمع، فالتعليم مرآة عاكسة تنعكس عليها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعليم المرأة له تأثير مباشر على إنتاج المجتمع ودرجة حضارته فالمرأة بذاتها مدرسة إذا علمناها علمنا أمة بأكملها، فالتعليم هو أحد القوى المحررة للأفراد والمجتمعات.(٢)

والتعليم هو ساحة الإعداد التي تصقل القدرات وتنمي الميول وتكسب المهارات التي تمكن المرأة من ممارسة دورها، فالوضع التعليمي لها لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الإسرة والمجتمع.(٣)

وأوضح السيد العضو محمد إسماعيل الدعدع نائب عن دائرة الزرقا بدمياط أن عصر المعلومات الذي نعيشه يجعل من العلم والمعرفة المداد الذي يسطر صفحات التفوق، وصناعة التفوق هي صناعة التربية والتعليم ولا بد من التخلص من بعض السلبيات لكي يصل التعليم إلى الجميع، ولابد من معالجة مشكلة التسرب من التعليم وتزويج الإناث مبكرًا أو عدم تعليمهن.(٤)

كما أوضحت السيدة العضو فايدة محمود كامل نائب عن دائرة الخليفة اختلاف نسبة الأمية بين البنين والبنات وبين الريف والحضر، وقد تصل نسبة الأمية بين الإناث ضعف نسبة الأمية بين الذكور وليس من المقبول أن تكون هذه المفارقة قائمة بين الرجال والنساء وليس من العدل في شيء أن تتخلف المرأة ولم تحصل على نفس حقوقها المساوية للرجل في التعليم.(٥)

لذلك يرى السيد العضو فاروق فتحي أحمد نائب عن دائرة ساقلته من الضروري التوسع في نشر مدارس الفصل الواحد لتعليم البنات في الريف للقضاء على الأمية بين الفتيات وخاصَة في محافظات الجنوب وذلك لمحو أمية المرأة وطفل القرية والارتفاع بشأن المرأة الريفية المصرية.(٦)

وأقر السيد العضو محمد أحمد محمد نائب عن دائرة طلخا التأكيد على ضرورة تفعيل تعليم الفتيات بالقرى والنجوع فهو أمر ضروري لتحقيق التنمية في كل الجوانب، فلا بد من اتخاذ الأسلوب الأمثل وتوفير الاحتياجات الضرورية لرفع مستوى التعليم بين الفتيات بكل أنحاء مصر.(٧)

ذلك لأن التعليم متدني بالنسبة للفتيات في الريف على مستوى الجمهورية مقارنة بالذكور الريفيون وهو أمر يحول دون مساهمتها مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي خاصةً في ضوء التحولات التي يمر بها المجتمع المصري وتضافرت جهود الدولة لكي تكفل التعليم للأجيال الجديدة من الإناث والذكور بحيث يضمن الا تضاف هذه الأجيال إلى الأميات من الإناث.(٨)

ولكن هناك بعض الأسر متمسكة بعادات وتقاليد خاطئة منها حرمان الفتيات من التعليم أو إخراجهن من المدارس عند بلوغهن مرحلة عمرية أو مدرسية معينة والزواج المبكر للفتيات الذي انتشر بشكل خاص في المناطق الريفية ويحرمهن من فرص التعليم بالإضافة إلى حرص الأهالي على سلامة الفتيات وخوفهن عليهن عندما يضطررن إلى قطع مسافات طويلة يوميًا للذهاب إلى مدارس بعيدة عن أماكن السكن وهذا عامل رئيس من عوامل زيادة نسبة الأمية بين الفتيات وهذا ما عالجته الدولة من خلال القضايا المطروحة في مجلس الشعب.(٩)

ثانيًا- الاتفاقيات الدولية في رعاية العملية التعليمية للإناث:

كانت هناك جهود واضحة من الدولة في مجال رعاية العملية التعليمية للفتيات في مصر ومن أبرز هذه المجهودات قرار الرئيس محمد أنور السادات بالموافقة على

الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦م على وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا بالمجان للجميع.(١٠)

وقد تم توقع اتفاقية منحة مشروع التعليم الأساسي بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ أغسطس ١٩٨١م من أجل تقليل نسبة الأمية في مصر وبخاصة بين نساء الريف وذلك برفع نسبة القبول بالمدارس وخاصة بنات الريف ما بين ٦ سنوات و١٥ سنة، كما يهدف هذا المشروع إلى تحسين مستوى التعليم الأساسي ورفع كفاءته في مصر.(١١)

وورد في التعديل الرابع لهذه الاتفاقية إنه سوف يتم اختيار مواقع تلك المدارس الجديدة بحيث يكون لها أكبر الأثر على زيادة معدلات الالتحاق خاصة بالبنات، حيث تم اختيار أماكن لم يكن بها مدارس للبنات لأن تقاليد هذا المجتمع تحبذ التعليم المنفصل للبنات وأن تكون أقرب مدرسة على مسافة تزيد عن البعد المعقول ويكون بناء هذه المدارس في المجتمعات الريفية والمدن الصغيرة أما المجتمعات الحضرية والمدن الكبيرة فلم يشملها هذا المشروع.(١٢)

وأيضًا تمت الموافقة على إتفاقية منحة الأهداف الاستراتيجية لتعليم الفتيات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الموقعة بالقاهرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم (٦١) لسنة ١٩٩٨م وكان الهدف منها هو زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي وذلك عن طريق ثلاث طرق وهي زيادة أعداد المدارس التي تم فيها إزالة المعوقات في وجه حضور الفتيات، وزيادة الطلب على تعليم الفتيات لدى الجماعات وأولياء الأمور، وتطوير المناخ السياسي الوطني الذي يشجع على مساندة المجتمع للتعليم.(١٣)

وفي التعديل الثاني للاتفاقية بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٠م أوضحت الحكومة المصرية مدى إدراكها لتحسين مستوى ونوعية التعليم حتى يمكن

للأطفال استكمال تعليمهم والحصول على المهارات الضرورية لذلك عمل الطرفان على مواجهة العوائق التعليمية الرسمية وغير الرسمية التي تعوق زيادة التحاق الفتيات في التعليم.(١٤)

وذلك من خلال زيادة الفرص المتاحة للتعليم غير الرسمي بالنسبة للفتيات والشابات، وزيادة مشاركة المجتمع ودعمه لتعليم الفتيات، وتحسين الوضع الصحي والتعليمي للفتيات والشابات في مصر، وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المنح الدراسية للمدارس الابتدائية والإعدادية وتقديم برنامجًا خاصًا يستهدف الفتيات اللاتي لم يلتحقن بنظام التعليم الرسمي.(١٥)

وقرر رئيس الجمهورية قرار رقم (١٨١) لسنة ١٩٩٧م بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا بشأن مشروع تعليم الإناث وتم التوقيع في القاهرة ويهدف المشروع إلى تقديم تعليم ذي جودة خاصة للإناث وذلك عن طريق استخدام الوسائل الفعالة لتقديم الخدمات التعليمية في المجتمعات الصغيرة في مصر(١٦).

وساهمت مصر وكندا في دعم برنامج التعليم الأساسي المصري مع التركيز على الصفوف من الأول إلى السادس وذلك بهدف تقديم الدعم لجهود التعليم الأساسي على المستوى القومي والمحافظات والمجتمعات الصغيرة وتطوير المناهج والوسائل الإرشادية وتدريب المشرفين والمدرسين.(١٧)

وبقرار من رئيس الجمهورية رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٥م في الأقصر تم الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقع بينهما على الاقتراض بشأن اتفاق مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وهذا القرض يعمل على زيادة مشاركة المجتمع ودعمه لتعليم الفتيات وتحسين الوضع الصحي والتعليمي للفتيات والشابات في مصر، وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المنح الدراسية للمدارس الابتدائية والإعدادية وتقدم برنامجًا خاصًا بمهارات الحياة يستهدف

الفتيات سواء التي التحقن أو لم يلتحقن بنظام التعليم الرسمي والتركيز على توفير المنح الدراسية للفتيات اللاتي لم يلتحقن بالمدارس ومن أسر فقيرة وذلك من خلال دفع راتب للأسر كنوع من التعويض عن الدخل الذي كانت تجلبه الفتاة من خلال العمل.(١٨)

كما تم إنشاء مدارس صديقة للفتيات كجزء من مبادرة تعليم الفتيات المتكاملة وكوسيلة للسيطرة على التحاق البنات المنخفض بالمدارس كمدارس الفصل الواحد، وتوعية الأهالي بأهمية تعليم الفتيات خاصة في الريف لأن التعليم يرفع أسهم الفتاة ويعينها على القيام بواجباتها كأم وزوجة ومواطنة.(١٩)

ويقوم برنامج تطوير التعليم بصفة خاصة بتحفيز الطلب على التعليم للفتيات والأطفال في التجمعات المحرومة من خلال تحسين العوامل التي تؤثر على عملية الالتحاق، ويتم إتاحة البدائل للتعليم الرسمي للأطفال غير المنتظمين في المدارس، وتشجيع الفتيات للتعليم من خلال تقديم الاقتراحات وحملات التوعية.(٢٠)

وهناك كثير من الجمعيات تحت مظلة وزارة الشئون الاجتماعية من أهدافها الرئيسية القضاء على الأمية وذلك من خلال عمل المكلفين بها بهذه المهمة مثل جمعية الوحدة السكنية بمدينة العاشر من رمضان.(٢١)

وقد أعلنت السيدة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية والاستشارية للمجلس القومي للأمومة والطفولة إطلاق مبادرة تعليم الفتيات وبدأت تنفيذها في سبع محافظات وتستهدف المبادرة في مرحلتها الأولى نصف مليون فتاة، وفي يناير ٢٠٠١م تم تشكيل الفريق القومي لتعليم الفتيات وقد وضع الفريق خطة قومية متكاملة بهدف توفير احتياجات تعليم الفتيات.(٢٢)

وأوضح السيد العضو أبو العز حسن علي الحريري نائب عن دائرة كرموز بأنه لابد من تقدير الجهود المبذولة في مصر لتطوير نظام التعليم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصري ويتمشى في نفس الوقت مع أحدث النظم العصرية وتكوين الطالب دينيًا وأخلاقيًا وتعزيز إمكانيات المدرسة وتطويرها لخدمة المجتمع.(٢٣)

وقد صدر تصريح في مارس ١٩٨٢م من السيد الدكتور مصطفى كمال حلمي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بأن الوزارة قد خصصت أقصى ما يمكن من الاعتمادات لمشروعات إنشاء مدارس لمواجهة التوسع في التعليم بجميع مراحله ونوعياته وجاء على لسان رئيس الجمهورية أن تطور نظام التعليم في مصر يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصري ويتمشى في نفس الوقت مع أحدث النظم العصرية، ويقتضي هذا التوجيه قدر كبير من الاهتمام لإعداد المدارس.(٢٤)

وفي المراحل المبكرة للتعليم تم الاتفاق على مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بين مصر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الحاق الفتيات والأولاد المحرومين في سن الرابعة والخامسة في النظام التعليمي الخاص بالطفولة المبكرة وتحسين نوعية البرامج التعليمية الخاصة بالطفولة المبكرة.(٢٥)

وأوضح السيد العضو عبد الوهاب قوطه نائب عن دائرة المناخ بضرورة النظر إلى التعليم الابتدائي لأن المعالجة الصحيحة لمشكلة محو الأمية تبدأ من الحد من التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي الأساسي، فيجب اختيار القيادات التي تشرف عليها ومتابعتها بكل دقة.(٢٦)

ثالثا- الإناث والتعليم الفني:

وبالنسبة للتعليم الفني فإن به عجز كبير في الإمكانيات سواء في المدارس الفنية أو في الورش، والحل في ذلك هو ربط المدارس الفنية الصناعية بمراكز التدريب، ونلاحظ إقبال عدد كبير جدًا من الفتيات بالتعليم الزراعي رغم أن التعليم الزراعي أو الزراعة عامةً هي مهنة شاقة ويجب أن يتولاها الرجال.(٢٧)

وبالنسبة للتمريض ومدارسه المتخصصة أوضحت آمال عثمان أن شعوب العالم المتحضر تنظر إلى التمريض على أنه عمل شريف رفيع تتبارى عليه الفتيات بما في ذلك فتيات الأسر النبيلة والأسر الراقية ولكن مصر تعاني من نقص شديد في عدد خريجات مدارس التمريض سواء في المستشفيات العامة أو الخاصة في الوقت

الذي يعتبر فيه التمريض من أكثر التخصصات المطلوبة في أسواق العمالة الخارجية ولعل من أسباب الامتناع عن الالتحاق بمدارس التمريض هو أن هذا النوع من التعليم مقصور على الفتيات دون الفتيان وأن بعض المحافظات تمتنع فتياتها عن الالتحاق بالتمريض لأن أمر التكليف ينقلها من أقصى شمال البلاد إلى جنوبها فلابد من حل هذه المشكلة لزيادة الإقبال على مدارس التمريض.(٢٨)

رابعًا- الفتيات والتعليم الجامعي:

وفي مجال التعليم الجامعي ولتوفير المناخ الملائم بين الطالبات الجامعيات، وفي سبيل تحقيق المساواة طالبت العضو روحية بكر بافتتاح معهد للتربية الرياضية للبنات بسوهاج إسوة بمعهد التربية الرياضية الذي افتتح بأسيوط لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين البنين والبنات وبين المحافظات وبعضها البعض.(٢٩)

ولذلك وافق مجلس جامعة سوهاج على إنشاء كلية تربية رياضية للبنات بتاريخ ١٩٩٦/٥/٣م، وتعتبر إمكانيات هذه الكلية متوفرة بالكامل من حيث المنشآت الرياضية الكبيرة والإستاد الرياضي الذي يجاور الجامعة بالإضافة إلى ملاعب وصالات الجامعة حيث إنه لا توجد كليات تربية رياضية للبنات بكل من محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر، وقد تمت الموافقة نظرًا للطلب المتزايد من المجتمع على خريجي التربية الرياضية للبنات وندرة هذا التخصص بمحافظات الصعيد.(٣٠)

خامسًا- الإناث والتعليم الأزهري:

وعرض السيد العضو محفوظ حلمي نائب عن دائرة المحلة أن الأزهر الشريف الذي هو الغذاء الروحي ل ٨٠٠ مليون مسلم في العالم وجامعات التعليم العالي تنتشر في الدولة في أغلب محافظات الجمهورية أما الأزهر فهو ثابت في مكانه ولكن الشعب في كل مكان في جمهورية مصر العربية أخذ يبني ويشيد كثير من المعاهد الابتدائية والإعدادية والثانوية بالجهود الذاتية وخاصة معاهد الفتيات التي خرجت الآلاف ويقفن أمام الجامعة بلا مأوى وخاصةً الفتيات الآتيات من محافظات بعيدة بينهما وبين القاهرة

مئات الأميال تقف الطالبات حيارى لا أماكن ولا إعاشة ولا يجدن حجرة إيواء ولا يجدن راحة من السفر لذلك لابد من توفير حياة أفضل وإعاشة لكل الفتيات واستيعاب كل الطالبات القادمات من المحافظات البعيدة عن القاهرة.(٣١)

ورأت السيدة العضو فاطمة عنان أن ابتعاد الفتيات عن التعليم الأزهري لم يكن بإرادتهم ولكن الأزهر الشريف كان موصدًا أبوابه في ذلك الوقت في أوجه الفتيات فحرموا جميعًا من التعليم العذب وهو التعليم في الأزهر فهو تغذية للروح والقلب والنفس ومن واجب الأزهر نحو المرأة أن يفسح لها المجال للالتحاق بالتعليم الأزهري، فالمجتمع العربي والإسلامي في حاجة ماسة إلى فتاة تعرف شئون دينها وتدرس أعظم شريعة تحفظ حقوق المرأة وأحاطت المرأة بكل نواحي العزة والكرامة والمجتمع في حاجة إلى أم تعرف أمور دينها.(٣٢)

والتعليم الأزهري هنا لم يغلق أبوابه بمعنى أنه يمنع دخول البنات إلى الأزهر ولكن عدم توافر جامعات ومدارس أزهرية في كل المحافظات صعب الأمور على الفتيات من التنقل من مكان لآخر حتى يتموا تعليمهم الأزهري وهو ما نادى به أعضاء مجلس الشعب حتى يسهل على البنات الالتحاق بالأزهر الشريف.

وعرض السيد العضو محمد خليل حافظ نائب عن دائرة الدرب الأحمر المشاكل المعروضة داخل المجلس وأن جامعة الأزهر بالزقازيق طلب منها في مؤتمر شعبي حضره رئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء تحويل المطعم إلى كلية بنات إسلامية ووافق مجلس الجامعة على هذا التحويل إلا أنه توقف بعد أن تم جمع نصف مليون والتكلفة الأساسية مليون جنيه وطالب أعضاء المجلس البدء بهذا المبلغ لحين توفير الباقي.(٣٣)

كما طالب العضو محمد حسن دويدار نائب عن دائرة الرحمانية طلب بإنشاء معهد أزهري ثانوي للفتيات بالرحمانية بمحافظة البحيرة وذلك لصعوبة انتقال الفتيات إلى المعاهد بالقرى والمراكز الأخرى.(٣٤)

وتم إصدار قرار بإنشاء كلية البنات الأزهرية التابعة لجامعة الأزهر بمدينة طيبة الجديدة وتتضمن شعب للدراسات التكنولوجية والتطبيقية والدراسات الإسلامية والإنسانية بما يتمشي مع متطلبات المنطقة، وعلى الكلية أن تنشئ الأقسام العلمية التي تناسب هذه التخصصات وعلى الجهات المتخصصة تنفيذ هذا القرار.(٣٥)

وقد رأى العضو مصطفى محمد الكتاتني نائب عن دائرة بندر المنيا أن الحكومة ممثلة في مسئولي جامعة الأزهر لم تحترم لجنة التعليم والبحث العلمي وبالتالي لم تحترم المجلس هكذا لأنها لم ترسل مسئولًا يناقش طلبات الإحاطة الخاصة بتوقف الدراسة في كلية الدراسات الإسلامية جامعة المنيا فجأة وبدون أسباب، هذا ما أحدث بلبلة بأن ذلك بناءً على طلب المسحيين وهذا غير صحيح بل بالعكس وقع الكثير من المسيحين على الموافقة على استمرار الدراسة لأن المسلمين والمسيحين يرتبطون بالمحبة والإخاء.(٣٦)

سادساً- جهود الدولة في القضاء على محو الأمية:

وقامت مصر بجهود كثيرة وكان لها تاريخ طويل من أجل القضاء على الأمية خاصة بين الفتيات في كل ربوع مصر خاصةً في المناطق الريفية والنائية ويقصد بمحو الأمية تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من الذكور والإناث في التعليم الأساسي ويقصد بتعليم الكبار إعطائهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة.(٣٧)

ورأى السيد العضو حسنين سلام نائب عن دائرة الهرم أن القضاء على الأمية عمل ضخم لابد أن نسخر له كل جهدنا حتى لو اضطررنا إلى تخصيص مسئول محو عن الأمية في كل حارة وكل شارع، وإعادة نظام الكتاتيب مع منحها إعانات تساعدها

في أداء رسالتها، لأن الأمية هي السبب في نقص الإنتاج ولابد أيضًا أن يكون هناك دور للمرأة والأحزاب السياسية ورجال الدين للقضاء على هذه المشكلة.(٣٨)

وكانت البداية من الكتاتيب التي تقوم بنشر مبادئ التعليم ومحو الأمية وحفظ القرآن وتعلم القراءة والكتابة، حيث تزايدت جهود مكافحة الأمية بعد الثورة الوطنية ١٩١٩م وفي عام ١٩٤٤م صدر القانون رقم (١١٠) باسم قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية وأوكل تنفيذه لوزارة الشئون الاجتماعية ثم صدر قانون (١٢٨) لسنة ١٩٤٦م وبموجب هذا القانون نقلت مسئولية محو الأمية من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة المعارف العمومية، وقامت مصر بعدة خطط للقضاء على الأمية.(٣٩)

لأن الأمية وتعليم الكبار من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري خاصةً في الريف وهذه المشكلة تتطلب تضامن وتعاون بين جميع أجهزة الدولة للقضاء عليها قامت الدولة من أجل ذلك بإنشاء المجلس الأعلى لمحو الأمية في عام ١٩٧٠م(٤٠).

وتحدثت السيدة فاطمة عنان عن التخلف الظاهر في تعليم البنات في الريف؛ فهناك تفرقة بين الذكور والإناث في التعليم وبالتالي تخرج إلينا أمهات جاهلات وينعكس جهلهن على أبنائهن في المستقبل ولابد من إصدار قرار سياسي على مستوى عالٍ خاص بقضية محو الأمية وتترجم إلى خطة عمل يتبناها الجماهير والمؤسسات.(٤١)

ولذلك تم تشكيل مجلس أعلى يتولي ممارسة هذه الاختصاصات برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي وعضوية كلاً من نائب وزير التعليم ورئيس لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب ومدير المركز الإقليمي لتعليم الكبار وستة أعضاء من ممثلي الأحزاب المختلفة.(٤٢)

وفي سبيل تحقيق الهدف تم إعداد مناهج ومواد تعليمية نموذجية تفي بالاحتياجات للقضاء على الأمية وتعليم الكبار خاصةً بين السيدات والتعليم من أجل

التنمية الريفية، والعمل على إصدار نشرات وكتيبات وأفلام ثابتة ومتحركة وتحرير وترجمة مواد محو الأمية وتعليم الكبار.(٤٣)

وقد صدر قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م في شأن محو الأمية وتعليم الكبار باعتباره واجب وطني ومسئولية قومية وسياسة تلتزم بتنفيذها الوزارات والوحدات المحلية والهيئات العامة والإذاعة والتلفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال.(٤٤)

وبعد أن بدأت الحكومة المصرية الحملة القومية ضد الأمية تأسست الهيئة المصرية العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩٢م بتمويل من وزارة التعليم والصندوق الاجتماعي للتنمية، وقد كانت الهيئة تساهم في تقديم التعليم الأساسي خارج المدرسة بالإضافة إلى خدمات تعليم الكبار للمجموعة العمرية بين (٣٥-١٥) عامًا خاصة بين الفتيات في الريف المصري.(٤٥)

ونظرًا للعادات والتقاليد التي تمنع الفتيات من التعليم فقد تم افتتاح قناة فضائية تعليمية توجه لخدمة محو الأمية.(٤٦)

ويقوم الراديو والتلفزيون بدور يعتد به في التنشئة وهي العملية التي بمقتضاها يتعلم الفرد مجموعة من الأنماط الخاصة بالسلوك والتجارب الاجتماعية من خلال التفاعل الاجتماعي.(٤٧)

إذ أن المؤسسة الإعلامية من أهم المؤسسات التي يكون لها مفعول كبير في القضاء على الأمية وخاصةً المرئية والمسموعة لأنها ستكون أكثر المؤسسات تأثيرًا في الشريحة الكبيرة من الأميين وذلك من أجل النهوض بالتعليم، ولابد من التصدي للمؤسسات التي تظهر الفتيات المصريات والبنات بمظهر غير لائق.(٤٨)

وهذا النشاط المرئي ينمي المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والعد واستعداد الأطفال لمرحلة ما قبل المدرسة، حيث يقدم هذا النشاط من خلال مسلسل تليفزيوني

يساعد على المساواة في فرص التفوق في المدرسة، ويعمل بشكل فعال على تشجيع تعليم الفتيات من خلال طرح نماذج إيجابية للفتيات.(٤٩)

وقد قام مجلس السكان الدولي بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة والمجلس القومي للرياضة ومجموعة من الهيئات غير الحكومية بمسح ميداني من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتنفيذ مشروع (إشراق) لتحسين جوانب الحياة المعيشية للفتيات المتسربات من المدارس في سن ١١-١٥ سنة واللآتي لم يدخلن مدارس على الإطلاق، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لإلحاقهن بالمدارس وقامت بهذا البحث باحثات مصريات فقط.(٥٠)

وقد لوحظ أن أغلب المتسربات من التعليم بصفة أساسية بالوجه القبلي غير وجودها أيضًا ببعض المحافظات الأخرى، ولذلك أولت الحكومة المصرية أولوية كبيرة لتعليم الفتيات والقضاء على التمييز النوعي.(٥١)

ولم تكن مصر فقط هي التي تعاني من ارتفاع الأمية بين الفتيات فكذلك روسيا التي بدأت حملة منظمة ضد الأمية عام ١٩١٧م وتخلصت من الأمية بعد عقدين من الزمن وساعدهم في ذلك رغبة الأميين الشديدة في الدراسة، وأصبح لتعليم النساء أولوية كبرى وتركزت جهود محو الأمية على المناطق الريفية.(٥٢)

وأيضًا اليمن التي أصدرت قانون محو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٧٣م والذي على أثره بدأت حملة واسعة في هذا المجال، مما أدى لجذب أعداد كبيرة من الأميين إلى هذه الفصول بلغت ذروتها عامي ١٩٧٥م و١٩٧٦م، حيث بلغ عدد الدارسين في هذه المراكز في ذلك الوقت نحو ٨٥,٧ ألف دارس، وقد خصص عدد فصول للإناث يفوق عدد فصول الذكور وذلك لارتفاع نسبة الأمية بينهن.(٥٣)

وأوضحت السيدة العضو فايدة كامل أن الأميين في حالة اعتماد على الغير باستمرار فيما يتعلق بمتابعة المواقف وتطورات مجريات الأمور وبالتالي تتأثر قراراتهم

على التحليل والاستنتاج بما يقدمه أو يعرضه عليهم الآخرين مثل المذياع والتلفزيون أو خطيب المسجد.(٥٤)

وتولت وزارة التضامن الاجتماعي الرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع وصدرت عدة قرارات لسهولة الحصول على مساعدات تعليمية من أجل تشجيع النساء والفتيات على محو أميتهم وصرف مساعدات شهرية دائمة ومساعدات مؤقتة لهن لمواجهة الظروف التي تؤثر على منعهن من التعليم.(٥٥)

كما طالب السيد العضو محمود إبراهيم نائب عن دائرة الظاهر بضرورة تخلص مصر من الأمية كما تخلصت منها الصين التي كانت تعد من أكثر الأمم تخلفًا وتخلصت من الأمية كما تخلصت من الذباب والقمامة وبدأ المجتمع الصيني ينهض إلى أن وصل إلى درجة كبيرة من التقدم، بعد أن كانت المرأة تشرب الأفيون وتدخن.(٥٦)

وعلى الرغم من المعارضة السائدة تجاة تعليم الفتيات في المدارس قديمًا إلا أن الكثيرات منهن تلقين التعليم في منازلهن، كما أنشئت عدة مدارس خاصة للبنات يديرها أفراد بصفتهم الشخصية أو هيئات أجنبية وذلك لمواجهة طلبات الآباء الذين كانوا متشوقين لتعليم بناتهن.(٥٧)

وكل ذلك من أجل تقليص الفجوة النوعية في مجال التعليم بمختلف مراحله ومكافحة الأمية بين النساء وتعميم النماذج الناجحة مثل مدارس التعليم المجتمعي ومدارس الفصل الواحد التي تشارك في إدارتها المجتمعات المحلية، وكذلك صياغة المناهج التي تتخلص من الأدوار النمطية التي فرضتها الأعراف والتقاليد الموروثة التي تميز بين الذكور والإناث.(٥٨)

الهوامش

(١) سامية أبو النصر: المرأة عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٧٥.

(٢) المجلة الاجتماعية القومية: القيم الاجتماعية وأثرها على اتجاهات الأباء نحو تعليم الفتاة في التربية المصرية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥م، ص ١٣١.

(٣) يسرا حسني عبد الخالق: دور العلاقات العامة في تدعيم المشاركة الاجتماعية للمرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ص ١٤٨.

(٤) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثانية والتسعين،٣١مايو ٢٠٠٤م، ص ٧٧.

(٥) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الثانية والخمسين، ٢٢ مايو ١٩٨٢م، ص ٨.

(٦) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثانية والستين، ١٩ أبريل ١٩٩٩م، ص ١١٤.

(٧) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الحادية والثلاثين، ٩ فبراير ٢٠٠٤م، ص ٢٧٠.

(٨) المجلة الاجتماعية القومية: الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٥م، ص ٦.

(٩) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثانية والعشرين، ٨ يونيو ٢٠٠٩م، ص ٥٨.

(١٠) الجريدة الرسمية: العدد ١٤، ٨ ابريل ١٩٧٩م، ص ٨٥١.

(١١) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الخامس، دور الإنعقاد العادي الأول، الجلسة العاشرة، ٩ يونيو ١٩٨٧م، ص١٠٦٩.

(١٢) الجريدة الرسمية: العدد ٢٠، ١٨ مايو ١٩٨٩م، ص ٧٢١.

(١٣) الجريدة الرسمية: العدد ٤، ٢٨ يناير ١٩٩٩م، ص ٢٢٧.

(١٤) الجريدة الرسمية: العدد ١٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٠م، ص ٧٤٧.

(١٥) الجريدة الرسمية: العدد ١٠، ٩مارس ٢٠٠٦م، ص ٢٦.

(١٦) الجريدة الرسمية: العدد ٥١، ١٨ ديسمبر ١٩٩٧م، ص ٣٠٢٧.

(١٧) الجريدة الرسمية: العدد ٣٣، ١٥ أغسطس ٢٠٠٢م، ص ١٤٠٥.

(١٨) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد العادي الخامس، الجلسة الثالثة بعد المائة، ١٣ يونيو ٢٠٠٥م، ص ١٣٧.

(١٩) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد العادي الرابع، ملحق الجلسة الثانية والتسعين، ٣١مايو ٢٠٠٤م، ص ٧٨.

(٢٠) الجريدة الرسمية: العدد ٢٩، ٢٠ يوليو ٢٠٠٠م، ص ٢١١٣.

(٢١) الوقائع المصرية: العدد ٥٦، ٦ مارس ١٩٨٦م، ص ٣.

(٢٢) جريدة الأهرام: العدد ٤٢٣٩٤، ط ٢، ١ يناير ٢٠٠٣م، ص ١٥.

(٢٣) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الحادية والعشرين، ١٧ نوفمبر ١٩٨٤م، ص ٢٧.

(٢٤) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة السابعة والسبعين، ٧مايو ١٩٨٥م، ص ٢١ .

(٢٥) الجريدة الرسمية: العدد ٤٦، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥م، ص ٢٣٢٤.

(٢٦) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الثانية والأربعون، ١٨ فبراير ١٩٩٨م، ص ٦٠.

(٢٧) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية والعشرين، ٢٢ يناير ١٩٨٩م، ص ١٠.

(٢٨) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة التاسعة، ١٤ديسمبر ١٩٨٥م، ص ٢٥.

(٢٩) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة السادسة عشر، ٢٢ ديسمبر ١٩٨١م، ص ١٥.

(٣٠) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الخامسة والأربعون، ١مارس ١٩٩٨م ، ص ١٤٣.

(٣١) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة السادسة والستين، ٧ أبريل ١٩٨٥م، ص ٢٣.

(٣٢) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة السابعة والعشرين، ٢ ديسمبر ١٩٨٤م ، ص ١٣.

(٣٣) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الرابعة عشر، ١٢ ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٧.

(٣٤) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثامنة والثلاثين، ١٤ مارس ٢٠٠٦م ، ص ٥٢.

(٣٥) الجريدة الرسمية: العدد ٨، ٢٤ فبراير ٢٠٠٥م، ص ٣٥٦.

(٣٦) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع ، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة التاسعة والسبعين، ٤مايو ٢٠٠٨م، ص ٨٤.

(٣٧) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الأول، ملحق الجلسة الحادية والعشرين، ٢٤ فبراير ١٩٩١م ، ص ٢٢.

(٣٨) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثالثة والثلاثين، ١٦ ديسمبر ١٩٨٤م، ص ٥.

(٣٩) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الرابع، ملحق الجلسة الثانية والعشرين، ٨ يونيو ٢٠٠٩م ، ص ٤٨.

(٤٠) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الأول، ملحق الجلسة الحادية والثلاثين، ١٤ مارس ١٩٧٧م ، ص ٤٠٦٧.

(٤١) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثالثة والخمسين، ١٠ يناير ١٩٨٨م، ص ٧ .

(٤٢) الجريدة الرسمية: العدد ٣٨، ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢م، ص ٢٦٦٢.

(٤٣) الوقائع المصرية: العدد ٢٨٧، ١٨ ديسمبر ١٩٨٥م، ص ١١.

(٤٤) الجريدة الرسمية: العدد ١٢، ٢١ مارس ١٩٩١م، ص ٤٧٧.

(٤٥) الجريدة الرسمية: العدد ١٥، ١٣ أبريل ٢٠٠٠م، ص ٨٧٢.

(٤٦) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الحادية والستسن، ٢٣ مارس ١٩٩٦م ، ص ٧٩.

(47) Cotanr Jean Pierre : patune socilgie politique tom 2 paris , editions duseuil, 1974 , pp 72.

(٤٨) الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثامنة والعشرين، ٤ فبراير ٢٠٠٢م، ص ٣٤.

(٤٩) الجريدة الرسمية: العدد ٣٢ ، ١١ أغسطس ٢٠٠٥م ، ص ١٥٥٤.

(٥٠) الوقائع المصرية: العدد ٥٠، ٦مارس ٢٠٠٦م ، ص ١٥.

(٥١) الجريدة الرسمية: العدد ٥٣، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م ، ص ٢٨٥٥.

(٥٢) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثانية والعشرين، ٨يونيو ٢٠٠٩م، ص ٦٤.

(٥٣) المجلة الاجتماعية القومية: التنمية الريفية في جمهورية اليمن، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥م، ص ٤٧.

(٥٤) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة السابعة والأربعين، ٢٤ أبريل ١٩٨٢م، ص ٣١.

(٥٥) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة السابعة والتسعين، ٢٥ مايو ٢٠٠٨م ، ص ٣٣.

(٥٦) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الخامس، الجلسة السادسة والعشرين، ٢٩ يناير ١٩٨٤م ، ص ٣٢.

(٥٧) بهيجة صدقي وآخرون: اليوبيل الذهبي (١٩٢٣م– ١٩٧٣م)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤م.ص ١٨.

(٥٨) مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي التاسع: دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثانية والأربعين، ٢١ مارس ٢٠٠٦م، ص٢١.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- الوثائق العربية غير المنشورة:

١- مضابط مجلس الشعب المصري المحفوظة بمقر مجلس الشعب بشارع القصر العيني

- الفصل التشريعي الثاني: دور الانعقاد العادي الأول (٦نوفمبر١٩٧٧م-٢٧يونيه١٩٨٧م).
- الفصل التشريعي الثالث: دور الانعقاد العادي الثالث (٧ نوفمبر ١٩٨١م-١يونيه١٩٨٢م).
- الفصل التشريعي الثالث: دور الانعقاد العادي الخامس (٥ نوفمبر١٩٨٣م-٢٠مارس ١٩٨٤م).
- الفصل التشريعي الرابع: دور الانعقاد العادي الأول (٢٣ يونيه١٩٨٤م-١٩٨٥م).
- الفصل التشريعي الرابع: دور الانعقاد العادي الثاني (١٢ نوفمبر١٩٨٥م-١٧يونيه١٩٨٦م).
- الفصل التشريعي الخامس: دور الانعقاد العادي الأول (٢٢ أبريل١٩٨٧م-١٩٨٨م).
- الفصل التشريعي الخامس: دور الانعقاد العادي الثاني (٩ نوفمبر ١٩٨٨م حتى ٥ يوليه ١٩٨٩م).
- الفصل التشريعي السادس: دور الانعقاد العادي الأول (١٣فبراير ١٩٩١م حتى ٢٥سبتمبر ١٩٩١م).
- الفصل التشريعي السادس: دور الانعقاد العادي الرابع (٩ نوفمبر١٩٩٣م حتى ١٤ يونيو ١٩٩٤م).
- الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الأول (١٣ديسمبر ١٩٩٥م حتى ١٤ يوليه ١٩٩٦م)
- الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثالث (١٣ديسمبر ١٩٩٥م حتى ١٤ يوليه ١٩٩٦م).
- التشريعي التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الرابع (١١نوفمبر ١٩٩٨م حتى ١يونيه ١٩٩٩م).
- الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني (٧نوفمبر ٢٠٠١م حتى ٢٧مارس ٢٠٠٢م).
- الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الرابع (١٢نوفمبر٢٠٠٣م حتى ٣مارس ٢٠٠٤م).

- الفصل التشريعي التاسع: دور الانعقاد العادي الأول (١٣ ديسمبر ٢٠٠٥م حتى ١٥ يوليو ٢٠٠٦م).
- الفصل التشريعي التاسع: دور الانعقاد العادي الثالث (٧ نوفمبر ٢٠٠٧م حتى ١٤ يونيه ٢٠٠٨م).
- الفصل التشريعي التاسع: دور الانعقاد العادي الرابع (١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م حتى ١٦ يونيه ٢٠٠٩م).

ثانيًا- الرسائل العلمية غير المنشورة:

١- يسرا حسني عبد الخالق: دور العلاقات العامة في تدعيم المشاركة الاجتماعية للمرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب.

ثالثًا- المراجع باللغة العربية والأجنبية:

١- بهيجة صدقي وآخرون: اليوبيل الذهبي (١٩٢٣م- ١٩٧٣م)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢- سامية أبو النصر: المرأة عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

3- Cotanr Jean Pierre: patune socilgie politique tom 2 paris, editions duseuil, 1974 .

رابعًا- الدوريات:

١- الجريدة الرسمية: العدد ١٤، ٨ أبريل ١٩٧٩م.

٢- الجريدة الرسمية: العدد ٢٠، ١٨ مايو ١٩٨٩م.

٣- الجريدة الرسمية: العدد ٤، ٢٨ يناير ١٩٩٩م.

٤- الجريدة الرسمية: العدد ١٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٠م.

٥- الجريدة الرسمية: العدد ١٠، ٩ مارس ٢٠٠٦م.

٦- الجريدة الرسمية: العدد ٥١، ١٨ ديسمبر ١٩٩٧م .

٧- الجريدة الرسمية: العدد ٣٣ ، ١٥ أغسطس ٢٠٠٢م.

٨- الجريدة الرسمية: العدد ٢٩، ٢٠ يوليو ٢٠٠٠م.

٩- الجريدة الرسمية: العدد ٤٦، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥م.

١٠- الجريدة الرسمية: العدد ٨، ٢٤ فبراير ٢٠٠٥م.

١١- الجريدة الرسمية: العدد ٣٨، ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢م.

١٢- الجريدة الرسمية: العدد ١٢، ٢١ مارس ١٩٩١م.

١٣- الجريدة الرسمية: العدد ١٥، ١٣ أبريل ٢٠٠٠م.

١٤- الجريدة الرسمية: العدد ٣٢ ، ١١ أغسطس ٢٠٠٥م.

١٥- الجريدة الرسمية: العدد ٥٣، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م.

١٦- الوقائع المصرية: العدد ٢٨٧، ١٨ ديسمبر ١٩٨٥م.

١٧- الوقائع المصرية: العدد ٥٦، ٦ مارس ١٩٨٦م.

١٨- الوقائع المصرية: العدد ٥٠، ٦مارس ٢٠٠٦م.

١٩- جريدة الأهرام: العدد ٤٢٣٩٤، ط ٢، ١ يناير ٢٠٠٣م.

٢٠- المجلة الاجتماعية القومية: القيم الاجتماعية وأثرها على اتجاهات الأباء نحو تعليم الفتاة في التربية المصرية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥م.

٢١- المجلة الاجتماعية القومية: الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٥م.

٢٢- المجلة الاجتماعية القومية: التنمية الريفية في جمهورية اليمن، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥م.